

Distr.: General
20 June 2003
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الصادر عن رئيسه في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر S/PRST/2001/25) الذي طلب فيه المجلس إلى مواصلة إطلاعه بانتظام على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (مكتب دعم بناء السلام)، وعلى الحالة في ذلك البلد.

٢ - ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ويعرض ما قام به المكتب من أنشطة وما استُجد من أحداث هامة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ومجال حقوق الإنسان، منذ تقديم تقريره الأخير في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (S/2003/5). وأيضاً يتضمن وصفاً للحالة السائدة منذ انقلاب ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. ومنذ ذلك التاريخ، قدمت الأمانة العامة إحاطتين إعلاميتين لأعضاء مجلس الأمن. وقد اضطلع السيد تولىاميني كالوموه، الأمين العام المساعد، بالإحاطة الأولى في ٢٠ آذار/مارس، وتلت ذلك إحاطة ثانية في ١٧ نيسان/أبريل من اللواء الأمين سيسي، ممثلي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانياً - الحالة السياسية

٣ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض أساساً بانقلاب ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ الذي قام به اللواء فرانسوا بوزيزي، الذي أطاح بنظام حكم الرئيس أنجي فليكس باتاسي، مما قطع الأعمال التحضيرية، التي كانت قد تقدمت كثيراً بالفعل، للحوار السياسي الذي أثار آمالاً عريضة.

٤ - وكان منسقو هذا الحوار، الذين عيّنهم الرئيس باتاسي في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قد اجتمعوا بالفعل بجميع الأطراف المشاركة في هذا المنتدى، سواء داخل البلد أم خارجه، وذلك في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من عام ٢٠٠٣. وقد أعلن أيضا عن الاضطلاع بمرحلة أولى من هذا الحوار في روما، تحت رعاية جماعة سانت أيجيدو الكاثوليكية.

٥ - ولم تغفل السلطات الجديدة فيما يبدو عن مدى أهمية الحوار الوطني بالنسبة لمستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد أعلنت التزامها بتنظيمه أثناء فترة الانتقال.

٦ - ولقد أدنت بحزم هذا الاستيلاء على مقاليد الحكم بوسائل غير دستورية، وذلك في بلاغ صحفي في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ (SG/SM/8637/AFR/584). وأعضاء المجلس يذكرون أنهم قاموا بذلك أيضا وذلك في بيان لرئيسهم بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ (SC/7700/AFR/588).

٧ - وأكدت السلطات الجديدة أن الأمر يتعلق بـ "وقف مؤقت للعملية الديمقراطية"، من شأنه أن يهيئ ظروفًا ملائمة للعودة إلى "ديمقراطية حقيقية". وفي هذا الصدد، عمدت هذه السلطات إلى الاضطلاع بإدارة توافقية لفترة الانتقال، وأشركت في هذه الإدارة جميع الاتجاهات السياسية وسائر العناصر الفاعلة بالمجتمع المدني. وأعلنت أن الفترة الانتقالية قد تستمر لمدة ٢٢ شهرًا، وأن العودة إلى الشرعية الدستورية متوخاة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٨ - وقد حُدد موعد تنظيم الانتخابات في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ وفقا لما ورد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (SC/7736/AFR/607)، الذي أعلن فيه أعضاء المجلس أنهم يرغبون في إجراء هذه الانتخابات في أسرع وقت ممكن. ولكن بغية مراعاة هذا الالتزام، تشترط السلطات، توفير مساعدة كبيرة من جانب المجتمع الدولي، تسمح بإعادة الأمن في البلد وتحسين الحالة الاقتصادية.

٩ - وبالإمكان القول حاليا إنه جرت إقامة سلطات الانتقال، وهي: حكومة تتألف من ٢٨ عضوا وتضم جميع الاتجاهات السياسية (بما فيها حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، وهي حزب الرئيس باتاسي) وتشمل حتى النقابات؛ إلى جانب مجلس وطني انتقالي وهو هيئة استشارية تضم الأطراف السياسية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني.

١٠ - وأصدر اللواء بوزيزي مرسوما بالعفو عمن قاموا بمحاولة للانقلاب في ٢٨ أيار/مايو، وكان الرئيس السابق أندريه كولينغا قد أعلن أنه كان الحافز لهذه الحركة المسلحة الفاشلة. وهذا الإجراء، الذي يتفق مع ما أعلنه اللواء بوزيزي من اهتمام بالمصالحة

الوطنية قد حمل عددا كبيرا من مواطني أفريقيا الوسطى المبعدين والمنفيين بالخارج على العودة إلى البلد. وكذلك بدء عملية إعادة إدماج الأفراد العسكريين الذين هربوا في إثر محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ (والذين يصل عددهم إلى الألف)، في صفوف الجيش، على أساس كل حالة على حدة، وفقا للمادة ٣ من مرسوم العفو. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أُعيدت رتبة "فريق أول" إلى الرئيس السابق كولينغبا، وكانت قد أُسقطت وأُعيد إلى مستوى جندي من الدرجة الثانية عقب محاولة الانقلاب هذه.

١١ - وقد أعلن اللواء بوزيزي أنه لن يرشح نفسه في انتخابات الرئاسة القادمة. ومن شأن هذا أن يضفي طابعا من الهدوء النسبي على مرحلة الانتقال.

ثالثا - الأحوال الأمنية والعسكرية

١٢ - تتسم هذه الأحوال بانعدام الأمن، سواء قبل انقلاب ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ أم بعده. ولا توجد بعد سيطرة كاملة على الحالة الأمنية سواء في بانغي أو بداخل البلد. وفي الأيام الأولى التي أعقبت الانقلاب، أتاحت القوات التشادية، التي استُدعيت بوصفها قوات داعمة، وقف أعمال السلب في العاصمة، إلى جانب الاضطلاع بعمليات قوية لترع السلاح. ومع هذا، فإن ثمة حالة من انعدام الأمن تسود، منذ ذلك الوقت، في بانغي، وهناك بصفة خاصة عدد كبير من حوادث سرقة السيارات وأعمال اللصوصية المسلحة. ولا يبدو أن الحالة أفضل من ذلك على الإطلاق بداخل البلد، فالسلطات الإدارية لا وجود لها، والكمائن وسائر أنشطة قطاع الطرق تقع على الطرق الرئيسية. ومما يشجع على تفاقم حالة انعدام الأمن، انتشار الأسلحة وازدياد فقر السكان.

١٣ - والقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والتي تتألف من ٣٨٠ جنديا وتضم وحدات غابونية (١٣٩ جنديا) وكونغولية (١٢٠ جنديا) فضلا على تعزيزها بعناصر تشادية (١٢١ جنديا)، قد استأنفت عملياتها المتصلة بالدوريات والرقابة في العاصمة وذلك إلى أن يتم اضطلاعها بالجانب الآخر من مهمتها الجديدة، وهو توفير الأمن بالإقليم. وقام مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الذي انعقد بليبرفيل في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بإقرار الولاية الجديدة للقوة، مما وسّع بالتالي من نطاق مهمتها. وتضطلع القوات الفرنسية (التي يبلغ قوامها ٣٠٠ جندي)، والتي وصلت غداة الانقلاب، بكفالة حماية مطار بانغي، وذلك بعد القيام بإجلاء الرعايا الأجانب عقب ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣.

١٤ - ولا تزال السيطرة على الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة شرط أساسي لسير الأمور بالدولة على نحو طبيعي، واستئناف الأنشطة الاقتصادية، واجتياز مرحلة

الانتقال بصورة سليمة، وإجراء الانتخابات المقبلة في إطار من الوضوح والانتظام. وتتطلب استعادة الأمن هذه النهوض الذي طال انتظاره بإعادة بناء قوات الدفاع والأمن، إلى جانب الاضطلاع بترع السلاح على نحو منتظم، سواء في العاصمة أم في المقاطعات. وقد جعلت السلطات الجديدة ذلك الأمر في طليعة برنامجها. وفي هذا السياق، شرعت السلطات في إعادة تنظيم القوات المسلحة، بتشكيل كتائب جديدة (منها كتيبة برمائية من أجل مراقبة الحدود النهرية)، وتخطيط مناطق عسكرية جديدة، وتعيينات وترقيات على مستوى القيادة العليا.

١٥ - وفي هذا الصدد، أناشد مرة أخرى كرم المانحين، كيما ينضموا بفعالية إلى حكومة أفريقيا الوسطى في جهودها التي لن تتم بدونها عودة النظام الدستوري والسلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٦ - وواصل الفريق العسكري التابع لمكتب دعم بناء السلام أنشطته المتعلقة بالمساعدة - المشورة والتقييم ونزع السلاح. وقد شارك في بعثة التقييم التي اضطلعت بها وكالات منظومة الأمم المتحدة في منطقتي دامارا وسيبوت (وهما تقعان في شمال بانغي وتبعدان عنها بمسافة ٧٠ و ١٨٠ كيلومترا، على التوالي)، وذلك بعد الاستيلاء عليهما من جانب القوات الموالية في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وكذلك أسهم الفريق في أعمال لجنة إعادة الممتلكات المنهوبة أثناء وقوع الانقلاب. ويواصل الفريق متابعة تنفيذ أنشطة البرنامج الوطني لنزع السلاح وإعادة الدمج. وسيكفل أيضا، في وقت قريب، توفير التدريب اللازم بشأن عمليات حفظ السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وذلك لصالح عناصر القوة التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

١٧ - واستمر فريق الشرطة المدنية التابع لمكتب دعم بناء السلام في ضمان متابعة الحالة الأمنية بالبلد. وقد شارك أيضا في لجنة إعادة الممتلكات المسروقة. كما واصل، أنشطته المتعلقة بالتدريب لصالح رجال الشرطة والدرك بجمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك بتنظيم دورات تدريبية في مجال حفظ النظام وعمليات الشرطة القضائية وحركة المرور بالطرق وأساليب التحريات، من أجل ١١٥ من رجال الدرك وموظفي الشرطة.

رابعاً - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٨ - يتسم اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى، بشدة الضعف من جراء الاضطرابات السياسية - العسكرية المتكررة، وهو يتعرض اليوم لحالة انخيار كامل. ومن جراء عدم وجود أي برنامج تعاوني مع مؤسسات بريتون - وودز، لم تتلق الدولة أي معونة لميزانيتها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، باستثناء ما حصلت عليه منذ وقت قريب من مساعدة صينية

تصل إلى ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبغية استكشاف الطرق اللازمة لإنجاز اتفاق مع صندوق النقد الدولي، عقد اجتماع بباريس في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ مع المانحين الرئيسيين بشأن تلك المشكلة المحددة المتصلة بدين جمهورية أفريقيا الوسطى إزاء مصرف التنمية الأفريقي. وانتهى الاجتماع إلى نتيجة مفادها أن ثمة احتمالاً لوضع برنامج لمرحلة ما بعد الصراع. وفي هذا الإطار، أكدت فرنسا استعدادها لتوفير مساعدة استثنائية لجمهورية أفريقيا الوسطى. بمجرد بداية الحوار الوطني.

١٩ - وقامت السلطات الجديدة بجمهورية أفريقيا الوسطى، منذ توليها مقاليد السلطة، بتأكيد رغبتها في استئناف النقاش مع مؤسسات بريتون - وودز بهدف الاضطلاع ببرنامج في مرحلة ما بعد الصراع. وعهد مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الذي عقد ببرازافيل في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣، من جانبه، إلى مطالبة هذه المؤسسات بتوفير مساعدتها لجمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه المساعدة لا تزال بالغة الإلحاحية، بصفة خاصة، فعمليات النهب والتخريب الضخمة التي أعقبت الانقلاب، لم تؤد إلى مجرد الإطاحة بالهيكل الأساسية وموارد الدولة (المباني العامة والمكاتب وأجهزة الحواسيب والسجلات والملفات والمركبات) فحسب، بل أنها قد قضت أيضاً على ما تبقى من نسيج اقتصادي وصناعي بالبلد. ومن المستحسن أن تتخذ إجراءات هادفة وملحة من أجل تزويد البلد بالهيكل الإداري الأساسية، التي تحطمت لدى وقوع انقلاب ١٥ آذار/مارس.

٢٠ - وفي سياق التماس المساعدة الخارجية، قام رئيس الوزراء الجديد، في شهر أيار/مايو الماضي، بزيارة لباريس وبروكسل من أجل بحث حالة جمهورية أفريقيا الوسطى مع المسؤولين الفرنسيين والاتحاد الأوروبي. ووضعت الحكومة الجديدة، برنامجاً طارئاً للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي بوصفه وثيقة للتوجيه والاستراتيجية. وعلى الصعيد الإنساني، وُجِّه نداء عاجل بمساعدة منظومة الأمم المتحدة للحصول على ٩,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لصالح قطاعي الصحة والأمن الغذائي.

٢١ - والحكومة مصممة، فيما يبدو، على إقامة إدارة حازمة، وتزويد الدولة بالموارد اللازمة لعملها. ومن ثم، وعقب قيام السلطات الجديدة بإنشاء وزارة معنية بسلامة شؤون الحكم، قررت هذه السلطات تنظيم استغلال ثروتي البلد الرئيسيتين، وهما الأخشاب والماس. وفي نفس الإطار، هناك ثمة إلزام بالفعل لأعضاء الحكومة والمسؤولين عن المؤسسات المالية، بالإبلاغ عما لديهم من ممتلكات عند توليهم مناصبهم.

٢٢ - وقد جعلت الحكومة من مسألة المرتبات والمنح والمعاشات "أولوية مطلقة" ويبدو أن التوتر الاجتماعي، الذي ظل مستترا في السنوات الأخيرة، في طريقه إلى التلاشي تدريجياً. وقد كان ثمة تأكيد واضح، في الواقع، للواء بوزيزي من جانب النقابات والمتقاعدين. وهناك مشاركة كذلك من جانب ممثلي العمال في الإدارة التوافقية لمرحلة الانتقال، بعد تعيين زعيم نقابي من المعلمين في منصب وزير الخدمة العامة.

٢٣ - وانتهت الحكومة من سداد رواتب شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١ للموظفين المدنيين، ورواتب شهر تموز/يوليه ٢٠٠١ لرجال الشرطة، ورواتب شهر آب/أغسطس ٢٠٠١ للأفراد العسكريين. ودُفعت للموظفين الحكوميين في مجموعهم دون تمييز، في نهاية الأجل، مرتبات شهر نيسان/أبريل وأيار/مايو من عام ٢٠٠٣. وسوف تتيح المساعدة الاستثنائية البالغة ٥ بلايين من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، التي ووفق عليها في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ من قِبل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا مضافاً إليها الموارد الوطنية، لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تدفع مرتبات شهرين آخرين. أما المتأخرات (التي تتألف من ٣٥ شهراً من المرتبات المتعلقة بغالبية الموظفين و ١٠ فصول من معاشات المتقاعدين و ٢٥ شهراً من المنح) فسوف تدفع بصورة تدريجية، عندما تسمح الحالة المالية للدولة بذلك.

٢٤ - ونتيجة لهذا الوضع الجديد، احتفل العمال لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، احتفالاً كبيراً، بعيد العمال في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣. واستأنف المعلمون بالقطاع الحكومي العمل في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، بعد أن كانوا مضربين منذ بداية السنة الدراسية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، مما مكن بالتالي من انتظام السنة الدراسية من جديد.

خامساً - حالة حقوق الإنسان

٢٥ - منذ تقرير الأخير، تدهورت الحالة العامة لحقوق الإنسان من جراء الحوادث التي وقعت بين المتمردين والقوات الموالية للحكومة قبل الانقلاب، بالإضافة إلى عمليات الابتزاز من جانب القوات المسماة القوات الوطنية أو "قوات التحرير" (التي تتألف من جنود من تشاد ومن جمهورية أفريقيا الوسطى)، عقب الانقلاب. والاستيلاء من جديد في شباط/فبراير ٢٠٠٣ من جانب الجيش الحكومي (تدعمه عناصر تابعة للسيد جان - بيير بيمبا) على مدن كانت خاضعة في ذلك الوقت لقوات التمرد قد أفضت، بصورة عامة، إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني: عمليات نهب، وحالات اعدام بلا محاكمة، واغتصابات، واختفاءات قسرية، ومعاملات لا إنسانية أو قاسية أو مهينة، وتجنيد للصغار.

٢٦ - وفي أعقاب انقلاب ١٥ آذار/مارس، شهدت بانغي عمليات نهب على نطاق واسع، ارتكبتها "الوطنيون" الذين قدموا مع اللواء بوزيزي وكذلك عسكريون آخرون إلى جانب السكان المدنيين أنفسهم. وقد تعرضت لعمليات النهب هذه مقار رجال السلطة السابقين (رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان والوزراء) والوزارات (ومنها مقر رئيس الأساقفة) والمصالح العامة وبعض وكالات الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي) ومقر موظفي الأمم المتحدة (ومنهم ممثلو اليونسيف ومفوضية شؤون اللاجئين وخمسة من موظفي مكتب دعم بناء السلام) وبعض البعثات الدبلوماسية والقنصلية. وقد سُرقَت كذلك مئات المركبات المملوكة للحكومات والشركات والأفراد.

٢٧ - وحالة انعدام الأمن والخوف من الأخذ بالثأر وتسوية الحسابات قد دفعت السلطات السابقة إلى اللجوء إلى السفارات الأجنبية، ومنها سفارة فرنسا التي يوجد بها حتى الآن رئيس الوزراء السابق، السيد زيغيلي، الذي يحظى بالفعل بمركز لاجئ سياسي. وفي مدينة بانغي، لا تزال تقع حالات كثيرة من حالات الابتزاز على يد "الوطنيين" أو "المحررين". وفي إطار حماية الأفراد والمحافظة على ممتلكاتهم، اضطلعت السلطات بعمليات مشتركة لتوفير الأمن بالعاصمة، قامت بها القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والقوات الفرنسية.

٢٨ - وعلى إثر صدور مرسوم العفو، الذي وقَّعه اللواء بوزيزي في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عاد إلى البلد عدد كبير من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين كانوا منفيين أو لاجئين بالخارج. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، شكلت السلطات لجنة وطنية من أجل استقبال العائدين إلى الوطن وإعادة دمجهم، ولا سيما فيما يتصل بعودة لاجئي شهر أيار/مايو ٢٠٠١ الذين يعيشون بجمهورية الكونغو الديمقراطية أو بالكونغو - برازافيل. وقد بدأ هؤلاء اللاجئون في العودة إلى بانغي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢٩ - وأعلنت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تمكسها باحترام حقوق الإنسان، على الرغم من حالة الطوارئ السائدة في البلد، نظرا لوقف الدستور. وقد تبلور هذا المقصد من خلال المادة ٦ من القانون الدستوري الصادر في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ الذي يتناول تنظيم سلطات الدولة بصورة مؤقتة. ومن المشجع، بالإضافة إلى ذلك، إنشاء وزارة للعدل، وحقوق الإنسان، وسلامة شؤون الحكم.

٣٠ - وفضلا عن أعمال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، يواصل مكتب دعم بناء السلام الاضطلاع بأنشطته في إطار تعزيز القدرات الوطنية في مجال تشجيع وحماية حقوق الإنسان. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نُظِّمت في بانغي

حلقة لتدريب أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بصياغة التقارير الوطنية. وثمة استمرار، بالإضافة إلى ذلك، في إزالة طابع المركزية عن برامج التدريب المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والتي تستهدف موظفي إنفاذ القوانين. وبالتالي، فقد اضطلع، في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، بالمرحلة الثامنة من هذا التدريب، وذلك في إمبيكي (التي تقع على بعد ١٠٠ كيلومترا جنوب غرب بانغي).

٣١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام قسم حقوق الإنسان التابع لمكتب دعم بناء السلام، وبمساعدة الخبراء الاستشاريين الوطنيين، بتنقيح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ستعقد حلقة دراسية معنية بإجراءات التصديق، وستقوم هذه الحلقة أيضا بإقرار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٢ - وواصلت وحدة شؤون الإعلام التابعة لمكتب دعم بناء السلام أنشطتها المتصلة بالتوعية بحقوق الإنسان، وذلك بفضل شراكتها مع محطات الإذاعة المحلية، بصفة خاصة. وبذلت الوحدة جهدها، فضلا عن ذلك، في تسليط مزيد من الضوء على أعمال المكتب، وذلك بالقيام بصورة أساسية بإنتاج فيلم مؤسسي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣. كما واصلت دعمها لوسائل الإعلام بجمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال تنظيم دورة تدريبية للصحفيين عن التحليل السياسي، والشراكة مع المنظمات الصحفية.

سادسا - ملاحظات

٣٣ - إن الحالة عامة آخذة في الاستقرار، بصعوبة، بجمهورية أفريقيا الوسطى، بعد مرور ثلاثة أشهر على انقلاب ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. ولا تزال حالة الأمن تتسم بالهشاشة في الواقع. وإذا كان قد لوحظ تحسنا نسبيا في هذا الشأن بالعاصمة، فإن حالة انعدام الأمن لا تزال مستمرة حتى الآن دون تغيير، في داخل البلد، وذلك عند محاور الطرق البرية، بل وفي مناطق التجمعات السكانية. ومن ثم، فإن الأولوية العليا، بالنسبة للسلطات الجديدة، لا تزال متمثلة في إعادة إقرار الأمن. وكما سبق أن قلت، إن هذا شرط أساسي لحسن سير الأمور في فترة الانتقال، ولتحديد مواعيد إجراء الانتخابات في المستقبل في أفضل الظروف.

٣٤ - وعلى هذا الصعيد، سيقدم مكتب دعم بناء السلام مساهمته في برنامج إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن بجمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا هو السبب في متابعة المكتب لتطور الحالة الأمنية بالبلد وتوفير الأمن للإقليم وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك فضلا عن برنامج إعادة التشكيل. والاضطلاع بمشروع إعادة تشكيل القوات المسلحة يتطلب دعما كبيرا وعاجلا من الشركاء على الصعيدين التقني والمالي. وأناشد المجتمع الدولي، من جديد، تقديم مساعدته بسخاء لهذا البرنامج ذي الأولوية، وتأييد

وضع برنامج لمرحلة ما بعد الصراع بين جمهورية أفريقيا الوسطى ومؤسسات بريتون وودز، وذلك بمجرد قيام نظام الحكم الجديد بإعلان الجدول الزمني لمرحلة الانتقال وتطبيقه.

٣٥ - وتتوخى السلطات العودة إلى الشرعية الدستورية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي حالة الوفاء بهذا الالتزام، فإن فترة الانتقال ستكون قد استغرقت أقل من ٢٢ شهرا. وسوف يُنظم الحوار الوطني خلال هذا العام، أي عام ٢٠٠٣. وسيجري استفتاء دستوري في النصف الأول من عام ٢٠٠٤. وسوف تُجرى الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية والبلدية) بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٤. وقد قام رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، بناء على هذا البرنامج الذي قدمه لهم اللواء بوزيزي، بالاعتراف رسميا بالنظام الجديد بجمهورية وسط أفريقيا، لدى اختتام مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد بليبرفيل في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٣٦ - وثمة ما يدعو، مع هذا، إلى مراعاة الاحتياجات الضخمة اللازمة لدولة جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي ترتبت على اتساع نطاق الدمار الذي أحاق بالملكيات العامة من جراء الانقلاب. وأناشد بالتالي، في هذا الصدد، جميع الشركاء الاضطلاع، على نحو فعال، بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في إعداد انتخاباتها العامة القادمة، من خلال توفير المساندة، من بين جملة أمور، لوضع دستور جديد وقانون جديد للانتخابات، ولعودة جميع اللاجئين والمشردين قبل إجراء عمليات الإحصاء، حتى يتسنى الاضطلاع بانتخابات صحيحة في ظل الهدوء والاستقرار.

٣٧ - وفي سياق الحالة التي تسود البلد في الوقت الراهن، يلاحظ أن المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها لجمهورية أفريقيا الوسطى قد تتألف من متابعة العملية الجارية إلى حين إعادة النظام الدستوري، مع قيام الأمم المتحدة على نحو مؤقت بإعادة توجيه برامج وكالاتها العاملة بجمهورية أفريقيا الوسطى. ومساعدة المجتمع الدولي لا تزال في غاية الأهمية من أجل تسيير الأمور على نحو سليم في مرحلة الانتقال، مع القيام، إن أمكن، بتقليل مدة هذه المرحلة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة تشجيع السلطات على الحرص على احترام حقوق الإنسان لجميع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى دون مراعاة لانتماءاتهم الإثنية أو ميولهم السياسية.

٣٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدى عدم الاستقرار المزمّن، الذي تفاقم من جراء الانقلاب الأخير، إلى ظهور تحديات جديدة أمام مكتب دعم بناء السلام. وولاية المكتب لن تتعرض للتغيير بشكل رئيسي، ولكن أنشطة سوف يُعاد توجيهها من أجل تكيفها مع متطلبات السياق الجديد الذي يسود في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٩ - وأود أخيرا الإشادة كثيرا بممثلي اللواء الأمين سيسي وموظفي منظومة الأمم المتحدة لما أظهروه من تفان وشجاعة في القيام بمهامهم خلال هذه الفترة التي اتسمت بصعوبة ومشقة بالغتين.